وقالت الحكماء: إنّه عين في الواجب زائد في غيره؛ وعليه الشيعة والمعتزلة ولم يسمع عكس ذلک.

احتجّ الحكماء بأنّ الوجود لو كان زائداً في الواجب، لكان محتاجاً إلى الماهيّة، فيكون ممكناً؛ ولا بدّ له من علّة فعليّة. أمّا غير الذات فيلزم افتقار الواجب في وجوده إلى غيره، فلايكون واجباً. وأيضاً ذلک الغير لا بدّ أن يستند إلى الواجب دفعاً للدور والتسلسل؛ فيرجع آخر كما مرّ إلى أنّ علّة الوجود وهو ذات الواجب وهو باطل لما سنقرّر. أو الذات فإمّا حال وجودها بهذا الوجود، فيلزم تقدّم الشيء على نفسه أو بوجود آخر فيكون موجوداً بوجودين وهو محال بديهة أو حال عدمها وهو محال للعلم الضروري بأنّ مفيد الوجود يلزم أن يكون موجوداً أو لو جوّزنا كون المعدوم مفيداً للوجود، لم يمكننا الاستدلال بوجود المصنوعات على الواجب تعالى باعتبار ما له من الخواصّ، وهي ثلاث:

أ ـ استغناؤه في وجوده عن الغير. وقد يعبّر عنه بعدم احتياجه أو بعدم توقّفه على غيره في الوجود.

ب ـ كون ذاته مقتضية لوجوده اقتضاءً تامّاً.

ج ـ ما يمتاز به الذات عن الغير.

وهذه الخواصّ اُمور متلازمة لكنّها متغايرة في المفهوم وليكن هذا على ذكر منک ينفعک فيما يسمع أنّ الوجوب وجودي أو عدمي؛ وأنّه عين ماهيّة الواجب أو زائد عليها؛ فإنّ المعنى الأوّل عدمي والآخران وجوديّان بمعنى أنّه لا سلب في مفهومها، والثالث عين الذات بخلاف الأوّلين.

البحث الثالث
في توحيده تعالى

وهو صريح مدلول الآية، وتوحيده يمكن أن يستدلّ عليه بالسمع؛ لأنّ ثبوت السمع لا يتوقّف على توحيده، بل على وجوده؛ فالآية دليل على توحيده تعالى.

وأمّا الدليل العقلي، فالأشهر بين المتكلّمين برهان التمانع المشار إليه بقوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلّا اللّه لفسدتا﴾(الأنبياء(٢١): ٢٢).

وتقريره أن يقال: لو قدّرنا إلهين، فإمّا أن يصحّ من أحدهما فعل خلاف ما يفعله الآخر

أو لا . والأوّل محال ؛ لأنّه إذا أراد أحدهما فعلاً وأراد الآخر نقيضه ؛ كحركة جسم وسكونه ، فإمّا أن يحصل مرادهما أو لا يحصل مرادهما ، أو يحصل مراد أحدهما دون الآخر . والكلّ باطل ؛ أمّا الأوّلان فظاهر ؛ لاستحالة اجتماع النقيضين وارتفاعهما ، وأمّا الثالث فلاستلزامه عجز أحدهما وهو ينافي الأُلوهيّة أو الترجيح بلا مرجّح وهو أيضاً محال ، والثاني أيضاً محال ، لأنّه[1] إذا لم يصحّ المخالفة بينهما ويجب على كلّ منهما فعل ما يفعله الآخر فإن كان كلّ منهما علّة تامّة لوجود ذلك الفعل ، فيلزم اجتماع علّتين تامّتين على معلول واحد شخصي وهو محال . وإن كان العلّة التامّة مجموعهما ، فيكون كلّ منهما ناقصاً غير قادر على التأثير بالاستقلال ، فلايكون إلهاً ؛ وقد فرض إلها ؛ هذا خلف .

وكذا إن كان أحدهما تامّاً والآخر ناقصاً ، فيكفي التامّ في وجود الفعل ولا يكون للناقص دخل ؛ فلايكون إلهاً .

وأيضاً إذا وجب على كلّ منهما فعل ما يفعله الآخر ، فإمّا لأن قصد أحدهما شيئاً مانع عن قصد الآخر نقيضه وهو محال ؛ لأنّ قصد كلّ منهما بعلم أزلي و إرادة قديمة غير مختصّ بوقت معيّن حتّى يصحّ تقدّم أحد القصدين على الآخر ، فيمنع السابق اللاحق ؛ أو لأنّه يلزم لكلّ منهما فعل ما فعله الآخر ، فإمّا على سبيل الإيجاب وهو باطل ؛ لأنّ المؤثّر في العالم مختار على ما سنبرهن عليه ، وإمّا على سبيل الاختيار بناء على أنّ ذلك الطرف أولى وأصلح ؛ فيلزم أن لا يصدر من واجب الوجود إلّا فعل واحد وهو باطل لوقوع الأفعال المتكثّرة[2] منه تعالى ؛ كما قال : ﴿يحيي ويميت﴾ .[3]

على أنّا نقول : هذا إنّما يجري فيما إذا كان أحد طرفي الفعل أولى وأصلح ؛ أمّا إذا كان الطرفان متساويين ، فجاز المخالفة بين الإلهيّة ولزم المحال المذكور .

وهذا التقرير جديد سنح لنا لا تجده في كلام القوم .

دليل آخر : لو كان واجب الوجود اثنين ، فهناك واجب للوجود والتعيّن لامتناع الوجود

---

١ . هذا تنبيه لا استدلال ؛ لأنّ إمكان الخلاف بين كلّ فاعلين مستقلّين ضروري(منه)

٢ . لا يقال : الأفعال المتكثّرة إنّما تقع ؛ لأنّ أحدهما أراد الأفعال المختلفة بحسب الأوكار والأمكنة ، والثانى تابع له بناءً على الاوّل ؛ لأنّا نقول : محال لا يمكن أن يصدر عن الثاني أفعال مختلفة إلّا إذا قصد الآخر تلك الأفعال ؛ فلا يكون الثاني مستقلّا في الإلهيّة ، فلا يكون إلهاً . هذا خلف(منه)

٣ . البقره(٢) : ٢٥٨ ؛ آل عمران(٣) : ١٥٦ ؛ الأعراف(٧) : ١٥٨ ؛ التوبة(٩) : ١١٦ ؛ يونس(١٠) : ٥٦ ؛ المؤمنون(١٣) : ٨٠ ؛ غافر(٤٠) : ٦٨ ؛ الدّخان(٤٤) : ٨ ؛ الحديد(٥٧) : ٢ .

بدون التعيّن ؛ حتّى زعم بعضهم أنّ الوجود عين التعيّن ؛ فتعيّن هذا إن كان عين واجب الوجود ، من حيث هو واجب الوجود ، فأينما وجد الواجب ، وجد هذا التعيّن ، فيكون الواجب واحداً ؛ لأنّه إذا اتّحد التعيّن ، اتّحد الشخص ولا يمكن أن يقال تعيّن كلّ من الفردين مغاير لتعيّن الآخر ومع هذا كلّ من التعيّنين عين واجب الوجود ، لأنّ المتغايرين لا يكونان عين شيء واحد و إن كان التعيّن غيره ، فإمّا أن يكون لازماً لواجب الوجود من حيث هو أو لا ؛ فإن كان الأوّل ، يلزم اتّحاد الواجب ؛ لأنّه أينما تحقّق وجد هذا التعيّن لامتناع انفكاك اللازم عن الملزوم .

و إن كان الثاني ، فإمّا أن يحتاج اتّصاف الواجب به إلى علّة أو لا ؛ ومن الثاني يلزم استغناء الممكن عن العلّة ، لأنّ التعيّن لكونه صفة للواجب ممكن ، وكلّ ممكن لا بدّ له من علّة .

لا يقال : التعيّن عدمي فلايحتاج إلى علّة .

لأنّا نقول : الأُمور العدميّة لا يحتاج إلى علّة لوجودها ؛ أمّا ثبوتها للماهيّات وصيرورتها صفة لها فلابدّ من علّة كاتّصاف زيد بالعمى ، ومن الأوّل يلزم افتقار واجب الوجود في تعيّنه إلى الغير ، فذلك الغير إمّا أمر منفصل عن الواجب فيكون التعيّن حينئذ نظراً إلى ذاته من حيث هو جائز الزوال ؛ ولا شكّ أنّ التعيّن لازم للوجود وجواز انفكاك اللّازم يوجب جواز انفكاك الملزوم ، فجاز انفكاك الوجود عن الواجب نظراً إلى ذاته ؛ هذا خلف . أو وصفه من صفات الواجب ؛ فتلك الصفة إمّا لازمة ؛ للواجب من حيث هو فيكون التعيّن أيضاً لازماً لأنّ لزوم العلّة توجب لزوم المعلول ؛ وحينئذ يلزم ما ذكرناه من انحصار الواجب في فرد أو جائزة الانفكاك ، فلا بدّ لها من علّة .

وننقل الكلام إلى علّته فيلزم الانتهاء إلى ما هو لازم الواجب أو يتسلسل ، والتسلسل محال ، فتعيّن الأوّل ويلزم منه انحصار الواجب في فرد على تقدير تعدّده ، و هو محال ، فتعدّده محال . وعلى تقدير جواز التسلسل يلزم جواز انفكاك التعيّن عن الواجب . وقد عرفت استحالته ؛ فاعلم ذلك . فإنّ هذا التقرير المحرّر المنقّح لا تجده في الكتب المبسوطة .

تنبيه : حيث دلّت الآية الشريفة على توحيده تعالى ، دلّت على بطلان ما ذهب إليه المشركون و هم طوائف :

١ ـ عبدة الأصنام ؛ ولا خفاء في أنّ العاقل لا يعتقد في أنّها مؤثّرة أو مدبّرة في الأُمور .

قال الإمام الرازي : فلهم في ذلک تأويلات :

أ ـ إنّ الناس في قديم الدهر كانوا عبدة الكواكب ؛ بناءً على اعتقادهم أنّها مؤثّرة في عالم العناصر مدبّرة لأُمور قديمة بالزمان شفعاء العباد عند اللّه ، فاتّخذوا لكلّ كوكب تمثالاً وزيّنوه بما يناسب ذلک الكوكب واشتغلوا بعبادته وكان قصدهم توجيه تلک العبادات إلى الكواكب .

ب ـ إنّ أصحاب الطلسمات كانوا يرصدون الأوقات الصالحة للطلسمات النافعة في الأعمال المخصوصة ؛ وتلک الأوقات لا توجد إلّا أحياناً عن أزمنة متطاولة جداً ؛ فعملوا في ذلک الوقت طلسماً لمطلوب خاصّ يعظّمونه ويرجعون إليه عند طلبه .

ج ـ إنّ قوماً كانوا يعتقدون أنّ الإله الأعظم نور في غاية العظمة والإشراق وأنّ الملائكة أنوار مختلفة بالصغر والكبر اعتقاداً منهم أنّها صور الملائكة .

د ـ إنّ طائفة منهم قالوا ليس للنفس أهليّة عبادة الإله الأعظم وإنّما الغاية القصوى ، اشتغال البشر بعبادة ملک من الملائكة ، والملائكة يعبدون الإله الأعظم واتّخذوا لكلّ إنسان صنماً على اعتقاد كونه مثالاً للملک الذي يدبّر تلک البلدة واشتغلوا بعبادته .

هـ ـ لمّا مات فيهم من هو كامل المرتبة عند اللّه تعالى من الأنبياء أو الزهّاد ، اتّخذوا تمثالاً على صورته وعظّموه تشفّعاً إلى اللّه وتوسّلاً إليه .

٢ ـ الثنويّة قالوا نجد في العالم خيراً كثيراً وشراً كثيراً ، و إنّ الواحد لا يكون خيّراً شرّيراً بالضرورة ؛ فلكلّ منها فاعل على حدّة ؛ فالمانويّة والديصانيّة[1] منهم قالوا : فاعل الخير هو النور وفاعل الشرّ هو الظلمة .

وفساده ظاهر ؛ لأ نّها عرضان فيلزم قدم الجسم وكون الإله محتاجاً إليه وكأ نّهم أرادوا معنى آخر سوى المتعارف ؛ فإنّهم قالوا : النور حيّ عالمّ قادر سميع بصير . و ذهب المجوس منهم إلى أنّ للعالم فاعلين أحدهما اللّه وهو فاعل الخير وخالق الحيوان النافع والثاني الشيطان و هو فاعل الشرّ وخالق الحيوان الضارّ واعتقدوا أنّ اللّه جسم وأنّه قديم .

واختلفوا في قدم الشيطان ؛ فقال به بعضهم وأنكره زرادشت وأتباعه .

١ . الملل و النحل ، ج١ ، ص٢٤٤

واختلفوا في علّة حدوثه ؛ فزعم زرادشت أنّ اللّه تعالى استوحش لمّا تفكّر في خروج ضدّه عليه وتولّد من توحشّه أهْرمَن وهو إبليس . وقال غيره بل شكّ فتولّد الشيطان من شكّه و قال آخرون بل حدث به عفن و نتن ، فتولّد الشيطان من عنفه ؛ تعالى اللّه عمّا يقول الظالمون ، وليس لهم في هذه الأقوال مستند يعتدّ به عقلاً ولا نقلاً ؛ «فذرهم في طغيانهم يعمهون» .

٣ ـ النصارى ، وهم كانوا قبل تنصّر قسطنطين الملك على دين صحيح في توحيد اللّه ونبوّة عيسى ؛ عليه السلام ، ثمّ بعد تنصّره اختلفوا في عيسى فقال أوائل النسطوريّة إنّ عيسى هو اللّه ، وقال قدماء اليعقوبيّة : إنّه ابن اللّه ، وقال الملكائيّة : إنّ الآلهة ثلاثة : أحدها عيسى ، ثمّ عدل أواخرهم عن التصريح بهذا القول الشنيع فقالوا : إنّ اللّه تعالى جوهر واحد وله ثلاثة أقانيم : ذاتيّة أي ثلاث خواصّ جوهريّة : أُقنوم الأب و هو الذات ، وأظقنوم الابن و هو الكلمة ، وأُقنوم روح القدس و هو الحياة ، وهذه الثلاثة واحدة في الجوهريّة .

ثمّ قالوا : إنّ الكلمة اتّحدت بعيسى واختلفوا في كيفيّة الاتّحاد و في بيانه طول لا طائل تحته . وسبب وقوعهم في هذه الضلالة أنّه جاء في مواضع من الإنجيل ذكر ﴿اللّه﴾ بلفظ الأب وذكر عيسى بلفظ الابن و ذكر الاتّحاد والحلول .

والجواب على تقدير صحّة النقل من غير تحريف ، إنّ معنى الأُبوّة الربوبيّة ، وكونه المبدأ والمرجع ، ومعنى البنوّة التوجّه إلى جناب الحقّ بالكلّيّة كابن السبيل أو قصد التشريف والكرامة ، ولهذا جاء في الإنجيل مثل ذلك في حقّ الأُمّة حكاية عن عيسى عليه السلام : «إنّي صاعد إلى أبي وأبيكم وإلهي وإلهكم» و [1]جاز أن يكون المراد بالاتّحاد هو الاتّحاد في بيان طريق الحقّ و إظهار كلمة الصدق كما يقال : أنا وفلان واحد في هذا القول .

ونظيره قوله تعالى : ﴿لا نفرّق بين أحد من رسله﴾ (البقرة(٢) : ٢٨٥) أي في أنّ كلّاً منهم كان على الحقّ والصدق وإن كان بينهم تفاوت في الرتبة كما قال تعالى : ﴿ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات﴾ (الزخرف(٤٣) : ٣٢) .

٤ ـ اليهود ، قالوا «عزير ابن اللّه» (التوبة(٩) : ٣٠) ، وسبب هذا القول أنّ اليهود قتلوا الأنبياء بعد موسى عليه السلام فرفع اللّه عنهم التوراة ومحاها عن قلوبهم ، فخرج عزير وهو غلام يسيح في الأرض فأتاه جبرائيل فقال له : إلى أين تذهب ، فقال : أطلب العلم ، فحفّظه التوراة فقرأها

١ . انجيل يوحنّا ، الاصحاح الشعرون

عليهم عن ظهر لسانه لا يخرم حرفاً، فقالوا: ما جمع اللَّه التوراة في صدره وهو غلام إلّا لأ نّه ابنه!

والدليل على أنّ هذا القول كان فيهم، أنّ قوله تعالى: ﴿قالت اليهود عزير ابن اللَّه﴾ (التوبة(٩): ٣٠) تُليت عليهم فما أنكروا ولا كذّبوا مع تهالكهم على التكذيب.

إشارة: اعلم وفّقك اللَّه أنّ جميع ما ذكرنا من المسائل، يمكن استخراجها من قوله تعالى: ﴿قل هو اللَّه أحد﴾(الاخلاص(١١٢): ١)مع زيادة وهي مسائل النبوّة؛ حيث وجّه الخطاب فيه إلى النبيّ ﷺ: فعلم بذلك نبوّته لأنّ المراد بالنبيّ الإنسان الذي قال اللَّه له اذهب إلى القوم الفلاني وبلّغه كذا. فعليك بالتدبّر والتدرّب بصرّنا اللَّه وإيّاكم لمعرفة دقائق كلامه العزيز ولطائفه.

البحث الرابع
دلّ الآية الكريمة على أنّ الاستثناء من النفي إثبات؛ كما أنّه من الإثبات نفي[1]

وعليه إجماع أهل العربيّة وأكثر الأُصوليّين خلافاً للحنفيّة.

احتجّ الجمهور بالنقل من أهل العربيّة أنّه كذلك، وهو المعتمد في إثبات مدلولات الألفاظ؛ وبأ نّه لو لم يكن كذلك لما كان كلمة ﴿لا إله إلّا اللَّه﴾مفيداً للتوحيد، واللازم باطل بالإجماع. بيان الملازمة أنّه إنّما يتمّ بإثبات الإلهيّة للَّه ونفيها عن ما سواه والمفروض أنّه لا يفيد الإثبات وإنّما يفيد النفي فقط، فلو تكلّم بها دهريّ منكر لوجود الصانع، وهي لا تفيد إلّا نفي الغير لما نافى معتقده ولم يعلم بها إسلامه، وهو المراد بعدم إفادتها التوحيد.

وقالت الحنفيّة: «إنّه ليس من الإثبات نفي ولا من النفي إثبات، بل هو تكلّم بالباقي بعد الثنيا، ومعناه أنّه أخرج المستثنى و حكم الباقى من غير حكم على المستثنى ففي مثل عليّ عشرة إلّا ثلاثة لا يثبت الثلاثة بحكم البراءة الأصليّة وعدم الدلالة على الثبوت لا

١. المشهور من كلام الشافعيّة في كتب الأصول أنّ كون نفي الإثبات نفياً اتّفاق من الأصوليّين، إنّما الخلاف في كونه من النفي إثباتاً، والمذكور في كتب الحنفيّة أنّه ليس من الإثبات نفي ولا من النفي إثبات«منه»